

المفاوضات مجتمعة بصورة جزئية ولكن بدون أن تشكل كتلة واحدة ( هذا على افتراض انها كانت قادرة أصلا على تشكيل كتلة واحدة ) .

هنا بدأ التآرجح العربي الرسمي المعهود بين الاغراءات التي يقدمها مشروع التسوية الطبقات الحاكمة من جهة ، وبين الضغط الجماهيري المعاكس والعواقب الشعبية التي سيؤدي اليها التطبيق الفعلي للمشروع من جهة ثانية .

في ١٢ نيسان ١٩٥٠ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة وقررت قبول مقترحات اللجنة . الا ان عبد الرحمن عزام باشا ، امين عام الجامعة يومها ، خفف من وقع القبول بقوله ان القرار العربي لا يعني فتح المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وانه مشروط بقبول اسرائيل بقرارات هيئة الأمم حول فلسطين ( بما في ذلك قرارى التقسيم وندويل القدس ) وبضرورة اتمام اللجنة لمهمتها قبل انعقاد الدورة التالية للجمعية العامة لبيئة الأمم . وفي تصريح لاحق لعزام باشا ( ١٣ نيسان ١٩٥٠ ) اعلن ان الدول العربية مستعدة للبحث في تسوية نهائية لقضية فلسطين ، بما في ذلك قضية الحدود ، شرط أن توافق اسرائيل على اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضهم أو أن تدفع لهم التعويضات المستحقة .

أما اسرائيل فقد تقدمت بمذكرتين الى البعثة ( في ١٣ نيسان و٨ أيار ١٩٥٠ ) عبرت فيهما عن « استعدادها للبدء مباشرة بالمفاوضات من خلال أي أسلوب فعال يمكن التوصل اليه من أجل تحقيق تسوية لكافة القضايا العالقة واحلال السلام الدائم » . الا انها وجهت النقد لشروط الجامعة العربية من أجل اجراء المفاوضات واتهمت الدول العربية بتنفيذ برنامج تسلح وحصار اقتصادي ضدها مما لا يتفق مع ميثاق هيئة الأمم ومع روح اتفاقيات الهدنة . كما اتهمت الدول العربية بشن حملة دعائية شعواء ضدها وذلك تحضيرا لحرب انتقامية جديدة .

وعلى اثر القبول العربي والاسرائيلي للمقترحات المذكورة ، أعلنت لجنة التوفيق في ١٥ أيار ١٩٥٠ أن الاجابات التي تلقتها تفتح امكانية لتنفيذ مشروع المصالحة المقترح وتمنت على الدول المعنية بأن يكون كافة ممثليها في المفاوضات متمنعين بالصلاحيات التي تمكنهم من التصرف باسم حكوماتهم . لكن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة أصدرت في هذه الفترة البيان الثلاثي الشهير ( ٢٥ أيار ١٩٥٠ ) الذي تعهدت فيه بحماية حدود اسرائيل القائمة . وهنا اضطرت الدول العربية الى الاعتراف رسميا بعجزها الكامل أمام التحديات التي طرحتها المسألة الفلسطينية وبقبولها صراحة بوصاية الدول الاستعمارية الكبرى على المنطقة العربية . جاء هذا الاعتراف في البيان الذي أصدرته جامعة الدول العربية على اثر اجتماعها في ٢١ حزيران ١٩٥٠ للبحث في البيان الثلاثي . ذكر بيان الجامعة ان الحكومات العربية قررت التعبير عن نوايا العرب السلمية قبل أن تفكر الدول الكبرى الثلاث باصدار بياناتها ، وتفنيد المزاعم الاسرائيلية القائلة بأن العرب يطلبون السلاح لاغراض عدوانية . أي ان بيان الجامعة أكد نوايا العرب السلمية وبيّن ان الدول العربية ترى ان « أفضل وسيلة وأضمنها لاعادة السلام والاستقرار الى الشرق الأوسط » هي حل مشكلاته على أسس « الحق والعدالة » .

بعد فضيحة البيان الثلاثي اضطرت الحكومة المصرية الى سحب ممثليها لدى لجنة التوفيق كما أعلنت حكومات سوريا ولبنان والاردن رفضها لمقترحات اللجنة باقامة لجان مشتركة مؤكدين على انه من المستحيل التفاوض مع اسرائيل في الوقت الحاضر تحت اشراف اللجنة .

بعد فشل محاولتها الاولى رفعت اللجنة تقريرا عن اعمالها الى الامين العام لهيئة الأمم المتحدة اقترحت فيه ضرورة قيام اسرائيل باتخاذ الخطوة الاولى نحو تحقيق التسوية في